



نضال الشعب

العدد رقم (136)

دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

الاثنين 2025/5/5

يوم العمال العالمي: عمل لأفق بدون عوائق في فلسطين

مسوقة منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

إن تفاقم الأزمة المعيشية مع ازدياد الغلاء على السلع والخدمات وفي مقدمتها السلع الأساسية بات يهدد السلم الأهلي والمجتمعي في بلادنا، ونطلق التحذير اليوم من انفلات الوضع في غزة وسيطرة العصابات المسلحة التي ترعاها حركة حماس وقيامها بعمليات السلب والنهب ليس فقط لمخازن الأغذية للمنظمات الدولية العاملة بقطاع غزة، بل تعدى ذلك لسلب ونهب لما تبقى في جيوب المواطنين البائسين الذين فقدوا كل شيء جراء مغامرات قيادة حركة حماس.

امام هذه التداعيات الخطيرة التي يواجهها مجتمعنا الفلسطيني وقضيتنا الوطنية على المستويات كافة أطلقنا مبادرتنا في احتفال الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين لتشكيل لجنة من دائرة العمل والتخطيط، ودائرة المنظمات الشعبية في منظمة التحرير الفلسطينية، ومفوضية المنظمات الشعبية في حركة فتح، ووزارة العمل في الحكومة الفلسطينية لإنجاز ما تعطل إنجازاه خلال السنوات السابقة من تشريعات واتفاقيات تحافظ على السلم الأهلي والمجتمعي:

مراجعة قانون تنظيم العمل النقابي في فلسطين، والذي اعد بسلسلة حوارية طويلة من الشركاء الاجتماعيين ولا نرى مبررا من تأخير اقراره لتنظيم العمل النقابي في فلسطين. إقرار قانون الضمان الاجتماعي الذي مضى على تعليق تطبيقه نحو عشرة أعوام، وتطبيقه اليوم ليس بحاجة لسوى إرادة سياسية قوية تتجاوز قوى الضغط التي عطلت تطبيقه لاعتبارات لم تكن خافية على أحد.

وحدة الحركة العمالية الفلسطينية على قاعدة الاتفاق المبرم منذ عام 2015 ما بين الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، والاتحاد العام لعمال فلسطين بموافقة وضمانه كافة القوى السياسية الفلسطينية، ولا نرى سببا يعيق تطبيقه انطلاقا من المبادئ المتفق عليها، وفي مقدمتها التمسك بالحرية والنقابية والتعددية النقابية، وتعزيز وتطوير صيغة الاتحاد الكونفدرالي ما بين الاتحاديين والتمثيل للاتحاد الأكثر تمثيلا في المحافل الدولية والإقليمية.

إن مبادرتنا التي لاقت القبول الفوري من كافة الأطراف تستلزم التحرك الجاد من قبل الجميع للتأكيد على الالتزام بعناصرها، ودعوة اللجنة المقترحة لوضع خطة للعمل الفوري لتحقيقها، وما يمكننا من تعزيز جبهتنا الداخلية وتقوية نسيجنا الاجتماعي والوطني، والحفاظ على وحدتنا المجتمعية والسياسية تحت راية منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

يحتفل العالم بالأول من أيار بعيد العمال العالمي، ليس لإحياء ذكرى

العاملات اللواتي قتلن في مواقع العمل، بل لتجديد العزم على التمسك بالإنجازات الكبيرة لحقوق العمال التي تحققت عبر تضحيات كبيرة قدمتها الحركة العمالية العالمية خلال العقود الماضية، هذه الحقوق والمكتسبات يجري الهجوم عليها وإفراغها من محتواها مع عودة أزمات الرأسمالية العالمية وتفاقم الصراع

افتتاحية
العدد

بين مراكزها.

قبل خمسة وعشرون عام أطلقت منظمة العمل الدولية مفهوم العمل اللائق كضمان للمساواة بين الجنسين، والالتزام باتفاقيات العمل الدولية والحرية النقابية والتعددية النقابية، وتوفير شروط وظروف العمل اللائق في أماكن العمل، والضمان الاجتماعي والصحي.

وقد وقعت دولة فلسطين اتفاقية لتطبيق أجندة العمل اللائق في فلسطين عام 2011، وبدأنا في خطوات مراجعة تشريعات العمل، ووضع الأنظمة التي من شأنها تجسد التزامنا بها، سواء بالحد الأدنى للأجور، وعمالة الأطفال والنساء، وتوفير فرص العمل اللائق والتشغيل الذاتي.

إن هذه الأجندة ربما اليوم بحاجة لمراجعة وتحديث مع التمسك بمواصلة العمل مع كافة الشركاء الاجتماعيين على مواصلة تطبيقها بدعم وتنسيق مع منظمة العمل الدولية.

احتفالتنا اليوم بفلسطين بيوم العمال في سياق استمرار حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة والتدمير الشامل لقطاع غزة، الذي كانت تداعياته على شعبنا الفلسطيني بكل شرائحه الاجتماعية، وفي مقدمتها عمالنا الذين فقدوا مصدر رزقهم وتدمرت منشأتهم ليس فقط في قطاع غزة، وكذلك الحال بالضفة الغربية الذي يشل الحصار والإغلاق سوق العمل الفلسطيني، ووحدة الدورة الاقتصادية وتكاملها جغرافيا وقطاعيا، ناهيك عن تعطل انتقال العمال داخل الأراضي المحتلة عام 48، الذي كانت نتائجه كبيرة ومؤثرة على الناتج المحلي الاجمالي.

تفاقم البطالة والفقر في المجتمع الفلسطيني، مع تراجع قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه القطاعات المجتمعية على وجه التحديد الخدمات الاجتماعية المختلفة، كنتاج لسياسة حكومة الاحتلال بسرقة أموال دافع الضرائب الفلسطيني التي تشكل الأساس في إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى وجه الخصوص مع تراجع الدعم المالي الدولي والعربي والإقليمي الى مستويات غير

انخفاض عدد العاملين محلياً و 507 ألف عاطل و 11 ألف معتقل وعشرات شهداء لقمة العيش

عيد عمال اخر والاحتلال يقتل الحياة وسبل العيش ويغتصب الحقوق تحت نظر العالم

«نضال العمال» يدعو لوحدة الحركة العمالية والنقابية على قاعدة الديمقراطية واحترام الحريات والتعددية

تقرير - نائل موسى

أحيا العمال الفلسطينيون يومهم العالمي، للعام الثاني، في ظل حرب إبادة جماعية يشنها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة وعدوان شاملا على الضفة الغربية، مترافقا مع عقوبات جماعية وحرمان ممنهج من الحق في العمل والعيش الكريم، تسبب في ارتفاع الاف الشهداء والجرحى وتعطل أكثر من نصف مليون عامل ودفع مئات الاف تحت خط الفقر. ومنذ بداية العدوان في 7 تشرين اول 2023، اعتمد الاحتلال سياسة تدمير سبل العيش وعقوبات جماعية بحق العمال الفلسطينيين، خاصة داخل الأراضي المحتلة عام 1948. ما تسبب بفقدان عشرات آلاف لمصادر معيشتهم، عبر ممارسات منظمة شملت منع التوجه إلى أعمالهم، وسحب التصاريح، والاستهداف المباشر بإطلاق النار أثناء محاولتهم العبور، ما انعكس سلباً على واقع القوى العاملة الفلسطينية، وعلى حياتهم اليومية وظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية.

وأحدث العدوان، أثراً بالغاً على القوى العاملة، إذ أدى الدمار الواسع للمنشآت الاقتصادية إلى فقدان الوظائف وفرض العمل، فيما فاقمت موجات النزوح والتجهير القسري، والحصار المشدد والإغلاق المستمر، التدهور الاقتصادي والاجتماعي وزيادة المعاناة وشلل في مناحي الحياة.

وفيما يحتفل العالم بالأول من أيار، تقديراً وعرفاناً للتفاني والعطاء الذي يقدمه العمال في مسيرة البناء والتنمية في المجتمعات، ودورهم الأساسي في بناء وعمارته الدول في كافة القطاعات الإنتاجية، غابت عن الأراضي الفلسطينية الاحتفالات التقليدية المعهودة، إذ أتت المناسبة والعمال الفلسطيني محروم من عمله، ومن لقمة عيشه بسبب إجراءات الاحتلال من الإبادة الجماعية، وممارساته اليومية من القتل والتدمير والحصار والإغلاق وإقامة الحواجز وسحب التصاريح ومنع الحركة والتنقل، وحرمان أكثر من (200) ألف من التوجه إلى أماكن عملهم في الداخل ومصادرة أراضي المزارعين ومنعهم من الوصول إليها وفلاحتها، وتوسيع الاستيطان ما حرم آلاف آخرين من عملهم ورزقهم، إضافة إلى عدم التزام أصحاب عمل بالحد الأدنى للأجور والتنكر للحقوق، والتشرد في النقب والاتحادات العمالية ما يحد من اثر جهدها المطالب. رقمياً، قال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إن نتائج مسح القوى العاملة في قطاع غزة أظهرت ارتفاع معدلات البطالة إلى 68% مقابل 45% في الربع الثالث من عام 2023 وانخفاض مشاركتها في القوى العاملة إلى 30% مقابل 40% في الربع الثالث 2023، وتضرر فئة الشباب بشكل كبير، فحوالي (74%) أصبحوا خارج التعليم والتدريب وسوق العمل.

ورأى «الإحصاء»، أن العدوان على قطاع غزة، تبعه تداعيات في الضفة، تمثلت في تشديد الخناق على محافظات الضفة، وتقطيع التواصل بينها، ومنع وصول العمال للعمل وهذه الأسباب وغيرها أدت إلى شل الحركة الاقتصادية، واثرت في سمات القوى العاملة، حيث ارتفعت معدلات البطالة في الضفة في عام 2024 (إلى 31%) مقارنة بحوالي 18% في عام 2023. وانخفض عدد العاملين من 815 ألف في 2023 إلى 681 ألف عامل عام 2024؛ كما انخفض عدد العاملين من الضفة داخل أراضي الـ 48 بنحو 85 ألف عامل وبلغ العدد الإجمالي للعامل 21 ألف في عام 2024، مقارنة بحوالي 107 آلاف في 2023. كما انخفض عدد العاملين في المستوطنات إلى 15 ألف، والعاملين في السوق المحلي بالضفة 5%.

وبلغ عدد العاملين من الضفة 681 ألف عامل؛ 31 ألف منهم يعملون بالداخل والمستعمرات، ومنهم 447 ألف مستخدم بأجر وان 65% من مجموع المستخدمين بأجر في الضفة يعملون في القطاع الخاص، و28% في القطاع الحكومي، 7% يعملون في إسرائيل والمستعمرات وبلغت نسبة العمالة غير المنظمة 61% بالضفة في عام 2024، مقارنة بـ 62% في عام 2023. وبلغ معدل الأجر اليومي الحقيقي للمستخدمين بأجر في القطاع الخاص، 122 شيقلًا في الضفة، ومعدل ساعات العمل الأسبوعية 42 ساعة؛ فيما 16% منهم يتقاضون أجرًا شهرياً أقل من الحد الأدنى في الضفة وبلغ معدل الأجر الشهري للذين يتقاضون أجرًا أقل من الحد الأدنى 1,424 شيقلًا، ويحصل نصف المستخدمين في القطاع الخاص في الضفة على حقوقهم بدورها، قالت وزارة العمل، إن عمال فلسطين هم طليعة الصمود ورمز الكرامة، ينون بيد، ويزرعون في الأرض جذور البقاء، متحدين الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة جراء الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية، وآثارها المدمرة في قطاع العمل والعمال وسوق العمل الفلسطيني من حيث ارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مسبوق.

وأضافت، فقد أكثر من نصف مليون عامل مصدر رزقهم، وحرموا من حقوقهم التي كفلتها لهم الأعراف والقوانين والاتفاقيات والمواثيق الدولية، لا سيما الذين سرحوا قسراً من أماكن عملهم داخل أراضي الـ 48 بعد 7 أكتوبر 2023، ورفض إسرائيل تحويل الأموال المتراكمة للعمال الفلسطينيين منذ عام 1970 وحتى الآن، والتي تصل إلى مليارات الدولارات، حيث طالبت وزيرة العمل إيناس العطارى المجتمع الدولي والشركاء الدوليين لا سيما منظمة العمل الدولية بالضغط على إسرائيل لتحويل المستحقات المالية المحتجزة والتوقف عن الاقتطاع الإسرائيلي من أموال المقاصة، لأثرها السلبي في الاقتصاد الفلسطيني. وأكدت أن الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة العمل تبذل كل جهد ممكن وبالتعاون مع المؤسسات والمنظمات العربية والدولية، لمطالبة المجتمع الدولي والمؤسسات والمنظمات

الحقوقية والنقابات العالمية بدعم صمود عمالنا عبر البرامج والمشاريع الإغاثية للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تخنق قطاع العمل الفلسطيني، وتؤثر في مجالات الحياة كافة.

وطالبت عطارى منظمة العمل العربية بتمويل صندوق مساعدة العمال الفلسطينيين وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة المتضررين من العدوان على قطاع غزة، وحشد التمويل للصندوق الفلسطيني للتشغيل، لتنفيذ مزيد من برامج التشغيل الطارئة وخلق فرص عمل في قطاع غزة أو الضفة، ودعم ومساندة لدعم انضمام فلسطين لمنظمة العمل الدولية كمرقاب. وقالت الوزارة إنها تعمل بالتعاون مع شركائها على تحقيق الحماية والعدالة الاجتماعية للعمال، وإرساء مبادئ العمل اللائق، وتنظيم القطاع التعاوني، ومراقبة تطبيق الحد الأدنى للأجور، وتوفير اشتراطات السلامة والصحة المهنية في بيئة العمل، وتعزيز علاقات العمل بالحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج، مما يخدم مصلحة العامل وصاحب العمل، وضمان حقوقهم، في العمل الكريم والعيش الآمن في وطن حر مستقل، ودفع عجلة الاقتصاد، لتحقيق التنمية المستدامة.

بدوره، يذكر الأمين العام لاتحاد نقابات عمال فلسطين، شاهر سعد، بأن عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين محرومون من رواتبهم منذ 17 شهراً، على مرأى العالم، في ظل ارتفاع أعداد شهداء لقمة العيش. والبطالة بشكل جنوني، مع وجود (507,000) عاطل عن العمل في فلسطين. فيما آلاف العمال اعتقلوا وتعرضوا للتنكيل والتعذيب والتغيب القسري، وفرض غرامات دون ذنب، سوى بحثهم عن لقمة العيش حيث اضطر عدد كبير منهم إلى بيع بعض مقتنياتهم. ويقول سعد، ان ٨٩% من عمال فلسطين دون حماية اجتماعية وصناديق تقاعد، وأن البطالة والفقر والجوع عنوان الأول من أيار فلسطينيا، مقدرا خسائر العمال الشهرية بمليار (350) مليون شيقل.

وأشار إلى أن عدد شهداء لقمة العيش الفلسطينيين بلغ (18) شهيدا منذ بداية عام 2025 وحتى الأول من أيار، مقابل 56 شهيدا العام الفائت، و11,000 عامل اعتقلوا من أماكن عملهم، أو من مراكز الإيواء بالضفة.

وطالب سعد بالكف عن ملاحقة العمال والسماح لهم بالعودة الآمنة إلى بيوتهم، والإفراج الفوري عن المعتقلين، والضغط على الحكومة الإسرائيلية لتعويض العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي، بسبب توقفهم عن العمل، حيص 25% من الأيدي العاملة الفلسطينية تعمل في الداخل.

وقال، إن الاتحاد يبذل جهودا مضنية إقليميا ودوليا لإبراز معاناة عمال فلسطين، ونظم زيارات ميدانية للعديد من النقابات الدولية إلى الأراضي الفلسطينية، ومعاينة أوضاعهم، كما شاركت قيادات نقابية في مؤتمرات نقابية وعمالية دولية وعربية وأبرزت أشكال المعاناة.

وخلص للقول: لا يوجد قانون رادع لحكومة الاحتلال وأن القوانين، والدستور، وإعلان فيلادلفيا، ومبادئ العمل اللائق، واتفاقية جنيف الرابعة، وعدم احترام اتفاقية العمل الجبري والقسري، ومنظمة العمل الدولية، كل ذلك سقط كما سقط الأبرياء والأطفال بأيدي جيش الاحتلال الإسرائيلي.

ودعا أصحاب العمل ورؤوس الأموال إلى الاستثمار داخل الأراضي الفلسطينية، لتعزيز الاقتصاد وتقليل البطالة والاعتماد على الاقتصاد الوطني كمنتج رئيسي، ما يعزز دور الصناعة بزيادة دخلها والعمال لديها، وتحسين بيئة العمل ومراقبة الأسعار في الأسواق الفلسطينية، لمنع الغلاء والحفاظ على القدرة الشرائية للمواد الأساسية بأسعار تناسب الطبقة العاملة والموظفين.

ولفت اتحاد نضال العمال الفلسطيني، الذراع العمالي لجبهة النضال الشعبي، الى ان الأول من أيار المجيد يأتي هذا العام وشعبنا المناضل وطبقته العاملة تعيش ظروفًا وطنية دقيقة وواقعاً معيشياً صعباً، حيث تمارس حكومة الاحتلال الفاشية والعنصرية إرهاب الدولة المنظم والتطهير العرقي وحرب الإبادة الجماعية والعقاب الجماعي

واغتنم الاتحاد، عيد العمال العالمي، لتحية الذين كتبوا بيان الأول من أيار بدمائهم وعرقهم وتضحياتهم في ساحات النضال، وفي مواجهة الذين يسلبون حقوقهم وجهدهم من نظم الاستبداد والتبعية، وأصحاب رأس المال وحماته، ولهذا التاريخ المجيد والنضال المتواصل من أجل الكرامة والحرية ولقمة العيش.

واعتبر الأول من أيار، يوم التلاحم الأممي لعمال العالم ونضالهم للتححر من النظام الرأسمالي وبناء مجتمع خال من الطبقات والاضطهاد والحروب، مذكرا العالم بالانتهاكات الاستعمارية الإسرائيلية الخطيرة ضد العمال الفلسطينيين ولأبسط حقوقهم الانسانية على الحواجز والتمييز في الأجر والحقوق الاجتماعية والمعاناة بسبب سمسرة التصاريح والعمل في بيئة تتعدم فيها إجراءات السلامة، وتعج بالملاحقة والمطاردة والاعتقالات الواسعة، وإطلاق النار عليهم والتنكيل والإهانات ضدهم، ومداومة أماكن عملهم بحثاً عنهم ومعاناتهم مع ظروف المبيت، إذ يضطرون للنوم في العراء أو المباني قيد الإنشاء أو المزارع أو عبارات المياه، وهذه الإجراءات تمثل الوجه الحقيقي للاحتلال، وما يعبر عنه كسياسة عنصرية عنيفة يتم إتباعها ضد العمال الفلسطينيين، وعن الطريقة التي يتم النظر فيها إلى العامل كجزء من العجلة الاقتصادية، في تجرد كامل من المعايير الإنسانية، والتي تجلت خلال الثمانية عشر شهراً الماضية، والتي حرمت (إسرائيل) خلالها قرابة 200000 عامل فلسطيني من الحق في العمل بالداخل، ومارست أشنع أشكال القهر والاضطهاد والفاشية بحق عمال وشعب فلسطين، ففي خضم هذا العالم المتأزم تجري جريمة حرب الإبادة الجماعية التي ترتكبها (إسرائيل) ضد قطاع غزة وفي الضفة الغربية والقدس.

وتابع، يشهد الاتحاد، الهمم لتعزيز نضالنا لإنهاء استغلال طبقتنا العاملة الفلسطينية ورفع الظلم عن عمالنا، وممارسة الحقوق والحريات النقابية، والانخراط الفعلي والملموس في قيادة الحركة النقابية، وتعزيز مكانة عمالنا في الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم بتطبيق القوانين ومنها الحد الأدنى للأجور، والضمان الاجتماعي، وتعزيز السياسات العمالية في إطار الشراكة المتكافئة بين الشركاء الاجتماعيين من أطراف الإنتاج الثلاث، وهو ما ينبغي ان تركز عليه نضال الحركة العمالية للمرحلة المقبلة

واستدرك الاتحاد، ولاستكمال الانجازات، ينبغي أن تتوج هذه النضالات باستكمال وحدة الحركة العمالية والنقابية على قاعدة الديمقراطية واحترام الحريات النقابية والتعددية، سواء بوحدة فدرالية أو بإطار موحد، وانجاز قانون تنظيم العمل النقابي كمكسب هام لحماية حقوق ومكتسبات الحركة النقابية الفلسطينية التي كانت ومازالت في الطليعة بالدفاع عن حقوق العمال والطبقة العاملة وتحقيق تطعاتها، وهو ما يقتضي أيضاً تعزيز وتطوير النضال السياسي والاجتماعي وتطوير آليات الممارسة الديمقراطية الحقيقية.

ورأى الاتحاد، أن أمام الحركة العمالية والنقابية الفلسطينية مهام صعبة ومعقدة تستدعي الوحدة والعمل المشترك، في ظل الأوضاع والتحديات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة، وغياب السياسات العادلة، وبلوغ البطالة نسب مرتفعة، الى جانب جشع أصحاب العمل واستغلالهم البشع للظروف القهريّة التي يمر بها العمال وتشغيلهم بأجور تقل عن الحد الأدنى، وفي ظروف عمل غير لائقة تفتقد لأبسط شروط السلامة والصحة المهنية، وغياب دور المحاكم العمالية، وتطبيق قانون العمل الفلسطيني وإنجاز التعديلات المطلوبة على القانون، وانتهاج سياسة وطنية للتشغيل، وإقرار القوانين والتشريعات العمالية التي تكفل حقوق عمالنا، واتخاذ التدابير والسياسات الحكومية العاجلة والعادلة تجاه العمال الذين انقطعت بهم السبل، وتوفير متطلبات دعم صمودهم وإسنادهم وتقديم الإعانة المالية والمعنوية لهم.

واكد أهمية معالجة مشكلات البطالة والفقر، ووضع آليات واستراتيجيات عمل للتشغيل، وإنشاء صندوق وطني للدعم المؤقت للعمال العاطلين عن العمل، مكالبا القطاع الخاص الفلسطيني بتحمل المسؤولية كشريك في عملية البناء والتنمية، والمساهمة الفاعلة في معالجة مشكلات الفقر والبطالة وتوفير فرص العمل الممكنة، ومواصلة العمل ضمن آليات الحوار الاجتماعي لتطوير وتطبيق قانون العمل لصون حقوق العمال، وتأمين الضمان الاجتماعي، والتأمينات الصحية، ودعم التعليم المجاني لأبناء العمال ترسيخاً لقواعد العدالة الاجتماعية والمساواة بين فئات وشرائح المجتمع وتفعيل دور المحاكم العمالية كمحاكم اختصاص، والاهتمام بمراكز التأهيل العمالي والتدريب المهني، وعقد دورات تدريبية لرفع مستوى أداء العمال وكفاءتهم، وفتح مراكز للثقافة العمالية والنقابية، والاهتمام بالمرأة العاملة والعمال الشباب والعمل على تنمية خبراتهم وتطوير قدراتهم، والمساواة التامة بالأجور وساعات العمل.

الاول من أيار عيد العمال العالمي بقلم: د. ميلاد جبران البصير

ان المشاركة والانضمام لهذا النقابات خيار حر، وقد نجد العمال والعمالات في افريقيا ليس لهم أذى حق من الحقوق الاجتماعية، ورواتب ملايين العمال والعمالات في كثير من الدول لا يتعدى ١٠٠ دولار شهريا، وتوظيف الاطفال والقاصرين يزداد في كثير من الدول دون تتفاعل هذه المنظمة او تلك المؤسسة او قصره تصريح اعلامي واستنكار فيما يستعبد العمال الفلسطينيين في إسرائيل ويعملون وفق نظام عنصري وتعامل مختلف عن العامل الإسرائيلي.

اضافة الى هذا نجد ايضا ان في بعض الدول ممنوع قانونيا تأسيس منظمات نقابية حيث تعتبر منظمات غير قانونية او غير شرعية وحتى إرهابية في أخرى

في هذه الظروف التي يدركها الداني والقاصي اصح من الضروري والملح ان نقف ولنعيد النظر في تطلعاتنا وتصرفاتنا ومفاهيمنا ومبادئنا واعيادنا ايضا، اما ان يكون العيد ايضا للعامل الفلسطيني في المصانع الإسرائيلية وللعامل الاجنبي في مزارع البندورة في جنوب ايطالي او لعامل النسيج في الهند، وللعاملة الفلبينية في دول الخليج مقابل حفنة من الدولارات وللعامل الافريقي، متى يضع حد لسوق العبيد الذي انتشر مؤخرا ويضع وبطريقة جاده حد لتشغيل الاطفال ويعترف بحق العامل الفلسطيني في لبنان في العمل، فالعيد لا يشمل تلك الحالات وغيرها الكثير ما يبقى عيداً طعمه مرا ومريرا . عاش الاول من ايار وكل عام وأنتم ونحن جميعا في عيد أفضل واشمل يحتضن جميع العمال والعمالات بغض عن هويتهم وعرقهم، عن دينهم وجنسياتهم، وجنسهم، او قناعاتهم السياسية، ولون بشرتهم ونوع او مكان عملهم.

يحتفل ملايين العمال حول العالم، بعيد العمال العالمي والذي كان شعاره دوما في مشارق الارض ومغاربها يا عمال العالم اتحدوا، حيث بات عيداً رسمياً في كثير من بقاع الارض.

هذا اليوم المكلل بالعرفق والدماء والتضحيات لعمال وعمالات ناضلوا وتظاهروا وضخوا بأرواحهم لتخفيض ساعات العمل اليومية ، خلال ذروه تقدم الثورة الصناعية حيث كان يوم العمل من الفجر حتى الغروب، التظاهرات والاضرابات التي عمت الولايات المتحدة الامريكية في اواخر ١٨٦٦ كانت تطالب في ٨ ساعات عمل و٨ راحة و ٨ ساعات للعائلة حققت اهدافها بتسجيل اول حدث تاريخي حيث تم التصويت ولأول مره على المستوى العالمي في شيكاغو على قانون يخفض ساعات العمل الى ٨ ساعات يوميا، ودخل هذا القانون حيز التنفيذ في الاول من ايار عام ١٨٦٧ ومنذ ذلك الوقت يحتفل العمال بهذا العيد العظيم في انحاء العالم، ١٥٤ عاما مضت ، العمال والعمالات والموظفين والموظفات يحتفلون بعيدهم واجرهم مدفوع.

في عام ١٩١٩ تم تأسيس منظمة العمل الدولية على عهد عصبة الامم وفي عام ١٩٤٦ اصبح هذه المنظمة السلطة المختصة في الامم المتحدة ومقرها الاساسي جينيف تضم 190 دولة وتهتم في نشر العدالة الاجتماعية والدفاع عن حقوق العمال.

وخلال العقود السابقة ولدت التجمعات والنقابات العمالية في كثير من الدول منها نقابات مستقلة واخرى تابعة للحكم ومنها منظمات خدماتيه ولحسن الحظ يوجد نقابات مستقلة تدافع عن حقوق العمال وتوقع عقود العمل التي تؤمن حقوقهم وتهتم بالسلامة في اماكن العمل، الخ.

الولايات المتحدة الشريك الأكبر في مجازر غزة والضفة

بقلم: عايدة عم علي

مسؤولي إدارته، لا تهتمهم دماء الشعب الفلسطيني، وإنما الاستمرار بدعم الاحتلال الإسرائيلي، ومنعه من الانهيار، ليبقى قاعدة الإرهاب المتقدمة للغرب في المنطقة، لا سيما بعد أن كشف العدوان الهجمي، ماهية العقلية الإجرامية المتغلغلة في رؤوس المسؤولين الأمريكيين وهم يكررون دعمهم الأعمى لجرائم الاحتلال بحق أطفال ونساء غزة، بحق الإنسانية جمعاء.

المجتمع الدولي بكافة هيئاته ومنظماته، مطالب اليوم بتحمل مسؤولياته كاملة تجاه حرب الإبادة ، وقد آن الآوان ليقف قادة العالم الحر، بوجه آلة القتل الصهيونية، والغطرسة الأمريكية، والصلف الأوروبي، من أجل مستقبل آمن لشعوب العالم.

العديد من المواقف الدولية المنددة والمستنكرة للعدوان الإسرائيلي، وللمجازر الوحشية التي ترتكبها بحق المدنيين، ومعظمهم من الأطفال والنساء، تصف تلك الجرائم بأنها أعمال نازية، وهذا الوصف الحقيقي، لم يأت من فراغ، نظراً للتشابه من حيث النزعة الدموية لكلا الحركتين الإرهابيتين، وشهوة القتل التي تملكهما للسيطرة على العالم، وحماية المصالح الاستعمارية.

المجازر الوحشية في غزة والضفة تعيد إلى الأذهان ما ارتكبته عصابات الهاغاناه وأرغون وشترين من مجازر يندى لها جبين الإنسانية عام 948، وما نتج عنها من تهجير للفلسطينيين عن أرضهم وديارهم، تلك العصابات حاضرة حتى اليوم، متمثلة بجيش تم تشكيله من قوام تلك العصابات، وتحكمه قيادات تلك العصابات حتى وقتنا الراهن، ولذلك هي تلهث لإحداث نكبة جديدة وقد أعلنت عن ذلك بشكل صريح وعلني منذ بدء العدوان على قطاع غزة في السابع من تشرين الأول الماضي، بضوء أخضر أميركي وتواطؤ أوروبي.

الولايات المتحدة والغرب الشريك في مجازر شعبنا الفلسطيني تفعل ما بوسعها لإطالة أمد العدوان، وتمنع مجلس الأمن من اتخاذ قرار يلزم الاحتلال بوقف عدوانه الهجمي، وحتى السماح بإدخال المساعدات والاحتياجات الإنسانية، ما يؤكد أن تلك الدول هي المسؤول الرئيسي والهدف حماية الكيان، ليبقى قاعدة إرهاب متقدمة للغرب في المنطقة، تفسح لإفساح المجال كي يستكمل تنفيذ مخططاته ومشاريعه الاستعمارية على امتداد الرقعة العالمية.

تكثف حكومة نتنياهو من حرب الإبادة ومن جرائمها وتمعن في انتهاكاتهما بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، متبعة كل وسائل القتل والتنكيل والبطش والحصار في القطاع، ومصادرة الاراضي وتوسيع الاستيطان مروراً بالاعتقالات التعسفية الى الغارات لاستكمال فصول عربدها لتحقيق وهم النصر عبر الإبادة والتهجير.

العدوان الصهيوني لم يكن مجرد معركة عابرة أو رد فعل كما تدعي ماكينة الكذب الإعلامية الصهيونية والغربية، بل فعل إبادة يستهدف اقتلاع شعب بأحلامه وجذوره من أرضه، غير أن الكارثة امتدت إلى ما هو أعمق وأشد فتكاً، بضرب أسس التنمية والاستقرار في المنطقة.

الجرائم التي يرتكبها العدو في غزة والضفة تفوق وحشيتها ما يتصوره العقل البشري، إذ لم يشهد التاريخ قتل الجرحى والمرضى، وقصف المستشفيات فوق رؤوس ضحايا إرهاب ذاك المعتدي، ومشاهد موت الأطفال الخدج حديثي الولادة في حضانتهم، تعطي مدلولاً إضافياً عن طبيعة إجرام الكيان، الخارج عن كل القوانين والمعايير الإنسانية والأخلاقية بعد خروج معظم مشافي غزة عن الخدمة بسبب القصف الوحشي الذي استخدمت فيه قنابل الفوسفور الأبيض المحرمة دولياً لقتل ما تبقى من أحياء.

فهل أولئك المرضى العجز يشكلون أي خطر على قوات الاحتلال المدججة بأشد الأسلحة فتكاً؟ فيما يبقى السؤال الأهم، أين المجتمع الدولي؟ أين هي الهيئات والمنظمات الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن؟ وأين المعاهدات والقوانين الإنسانية الدولية؟ وإلى متى ينتظر قادة العالم الحر، للتحرك لإلزام الكيان بوقف مجازره، أو بالأحرى الضغط على الولايات المتحدة وحلفائها لوقف تلك الجرائم، فواشنطن واتباعها شريكة في العدوان، وفي جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها العدو الصهيوني بحق المدنيين في غزة، ومعظمهم من الأطفال والنساء؟

الولايات المتحدة شريك في الإبادة الجماعية، والداعم الأكبر في ارتكاب المجازر وهي تواصل اخراج إسرائيل من مأزقها من الحفرة التي حفرتها لنفسها بعد الانتقادات التي لحقت بها على الساحة الدولية.

الإدارة الأمريكية صاحبة القرار بوقف العدوان الإسرائيلي غير عازمة فالرئيس الأمريكي وكافة

من نكبة إلى أخرى... فلسطين عصية على الكسر أو الاندثار

بقلم: د. فريد اسماعيل

ما بين النكبة الأولى عام ١٩٤٨ والنكبة الحالية، سبعة وسبعون عاما من النكبات والنكسات لم تتعظ من آلامها شعوب المنطقة ولا استخلص الحكام من عذاباتها العبر والدروس. وإذا كانت بعض النخب من فلاسفة السياسة والتحليل يبررون للنظام العربي ضعفه وعجزه ووجوده خارج دائرة الفعل المؤثر في زمن النكبة الأولى بحجة ارتدادات نتائج الحرب العالمية الثانية واحتكار الحلفاء المنتصرين في الحرب خارطة رسم النفوذ، وانشغال المنطقة بالانتقال من مرحلة الاستعمار والانتداب إلى مرحلة الاستقلال الوطني المرسوم بخرائط واقلام قوى الاستعمار والانتداب ذاتها، إلا أن ما تبع تلك المرحلة من نكبات ونكسات لا تزال تتراكم حتى يومنا هذا، والتي وإن كانت تلك القوى تمثل عاملا مؤثرا ومهما فيها، لا يمكن إسنادها بالمطلق لتلك القوى. فغياب المفاهيم الحقيقية للدولة المؤسساتية والمواطنة الفعلية كان لها الأثر الأكبر في تكرار النكبات والمآسي والنكسات المتعاقبة. فلو كان مفهوم «الدولة» لدى النظام العربي قائما لكان بإمكانه استشرف مخاطر المشروع الصهيوني منذ البدايات، ولوضع الاستراتيجيات المناسبة للمواجهة ودرء الأخطار. كذلك، فإن الدولة المؤسساتية الضامنة للمواطنة الحقيقية تحصن المواطن من الانخراط في فضائل وقوى تابعة ومرتهنة لقوى خارجية يكون فيها ولاء الفرد لتلك القوى ومشاريعها حتى وإن تناقضت مع مصالح شعبه ووطنه.

77 عاما، فشلت معها الكيانات والقوى السياسية والأنظمة من تفعيل وجودها المؤسسي، وسقطت في أزمنة تدفع فيها الشعوب فاتورة الموت والفساد وعدم الاستقرار، مع طغيان العسكرتاريا بشكل عام على مفاصل الحكم، وعجز النظام السياسي العربي عن إنتاج دولة حديثة تتماشى مع المعايير المعاصرة لدولة المواطنة. ومما لا شك فيه بأنه لا يمكن إنكار الدور الإقليمي والدولي في تفعيل هذا الفشل تماشيا مع لعبة المصالح وتقاسم النفوذ. ولذلك، فإن لدول الاستعمار والانتداب السابق دورا كبيرا في ترك دولنا منغمسة في الفساد والتوتر وصراعات الحدود والأقليات وغيرها من السبل التي تجعل الدولة أو النظام السياسي العربي يلتجئ إليها لتبقى تلك القوى حاجة لا بد منها.

لقد وجد النظام العربي، مع فشله أو عدم رغبته في بناء دولة المواطنة والدولة الوطنية القوية، في القضية الفلسطينية وفي الصراع العربي الإسرائيلي طوق نجاة لاكتساب الشرعية القومية والسياسية وعاملا يتم الاستثمار فيه لصياغة عقد اجتماعي يساهم في بناء واستمرار مشروعيته لعقود طويلة رغم حالة التهميش والفقر وعدم التوازن الاجتماعي التي طغت على حياة مواطنيه والكثير من مجتمعاته. وإذا ما عدنا إلى زمن نكبة العام ١٩٤٨ والتي ستحل ذكراها الأليمة بعد أيام، نجد أن سعي الأنظمة العربية في تلك المرحلة «للبقاء» من خلال تحالفاتها مع الاستعمار البريطاني الذي وضع نصب عينيه تطبيق وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، حارما فلسطين وحدها من الإطار الذي يسمح لأهلها بتشكيل كياناتهم السياسي، أسهم في إيصال المنطقة إلى هزيمة الجيوش العربية بشكل مخز في حرب النكبة. وبعد النكبة استمر العجز مع أنظمة الانقلابات العسكرية التي استطاعت أن تزرع في العقل الجمعي العربي فكرة أن هزيمة حزيران العام ١٩٦٧ لم تكن سوى مجرد نكسة لأن العدوان فشل في إسقاط الأنظمة

التقدمية. ترافق كل ذلك مع خطاب قومي وطني مهيمن، ومحاولات مستميتة لإجهاد حركة النضال الوطني الفلسطيني والهيمنة على منظمة التحرير الفلسطينية ومصادرة قرارها الوطني المستقل. وقد دفع شعبنا الفلسطيني الأثمان الباهظة من تل الزعتر إلى شاتيلا وباقي المنافي، حافظا على هويته الوطنية ومنعا لاستخدامه دمية في لعبة الأنظمة والأمم.

ومع سقوط الأتعة وخلع الوجوه المستعارة، لبس الانحطاط قبعة الاتفاقيات الإبراهيمية التي فتحت أمام دولة الاحتلال كل مساحات التطبيع والاندمام بالمجان، وأخرجت تلك الدول من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي لتحوطه إلى مشكلة فلسطينية إسرائيلية، والهدف البقاء في السلطة بعد أن تحولت المنطقة إلى ملعب تتصارع على أرضه القوى الإقليمية والدولية. صحيح أن معظم الإنجازات الإسرائيلية في واقعها هي هزيمة العرب لأنفسهم أكثر من كونها انتصارا إسرائيليا. لكن حالة التراجع والانهيار هي أيضا محصلة للسلوك القاصر والأثاني لبعض القوى الفاعلة داخل الساحة الفلسطينية التي ارتضت لنفسها الارتهان لمشاريع خارجية أخرجتها من دائرة النضال الوطني وحولتها إلى أدوات في يد هذه الدولة أو تلك بعد أن استنفذت دول الإقليم كل أدواتها لإخضاع منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها المناضلة، فكانت نكبة انقلاب العام ٢٠٠٧ في قطاع غزة التي لا زلنا نعيش تداعياتها وارتداداتها حتى يومنا هذا. وليس هناك أي مبالغة في وصف الانقلاب في غزة بـ «النكبة». فقد أدى ذلك الانقلاب إلى تكريس حالة الانقسام الفلسطيني وشكل فرصة ذهبية أمام إسرائيل لتحقيق حلم صهيوني بتمزيق الوحدة الجغرافية لدولة فلسطين المنشودة من خلال فصل قطاع غزة عن باقي الوطن، كما فتح شهية القوى المهيمنة على القطاع لمحاولة فرض نفسها بديلا للقيادة الشرعية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، لا سيما وأنها حظيت بدعم عواصم عربية وأخرى إقليمية وتسهيلا إسرائيلية، فطريق مطار بن غوريون-غزة لنقل الأموال كان سالكا وأمنا لسنوات طوال. سبعة وسبعون عاما على النكبة، فما خلالها المشروع الصهيوني وتجذر وتصاعدت قوته وفرض نفسه كقوة غاشمة فوق القانون، وشرطي للمنطقة ترفع معه الولايات المتحدة عصاها الغليظة إذا ما تعرض لمواجهة أو تهديد.

ومع النكبة الجديدة منذ السابع من أكتوبر، يعانق شعبنا الفلسطيني آلامه لعجزه عن معانقة أجبانه الراقدين تحت التراب والذين يعتبرهم قادة قوى الأمر الواقع «خسائر تكتيكية». فإلمهم البقاء في السلطة ولو بشكل غير مباشر من خلال التمسك بالسلح، لأن من يمتلك السلاح قادر على فرض سلطته على أي إدارة قائمة وأن كان غير ممثل فيها بشكل مباشر. سبعة وسبعون عاما على النكبة اعترتها إخفاقات ونجاحات. لكن الصراع لم يتوقف، ونقاط الضوء أيضاً كثيرة. ورغم تتابع النكبات، يبقى شعبنا عصيا على الاندثار وتبقى منظمة التحرير رائدة نضالنا الوطني. فشعبنا والمنظمة وفصائلنا المناضلة اعتادت المشي بين الألغام وتحقيق الإنجازات المتراكمة والتي لم يكن آخرها تصريح وزير الخارجية البريطانية بـ «أن الاعتراف بدولة فلسطين أمر وارد ولا ننتظر إذنا من أحد في ذلك». إنها ذات الدولة صاحبة وعد بلفور.

مع ذكرى النكبة، تبقى فلسطين هي الحكاية، وهي مفتاح الحرب والسلام.

المخيم الفلسطيني عصياً على المحو والانكسار

بقلم - محمد علوش

الاحتلال الإسرائيلي بدعم متواصل وبلا حدود من قبل الإدارات الأمريكية - الديمقراطية والجمهورية - اللتين وقفنا مع إسرائيل كشريك مكتمل الأركان وهو ما يؤكد ما ذهبنا إليه من قبل أن كيان الاحتلال ما هو إلا قاعدة استعمارية متقدمة في خدمة المصالح الأمريكية الامبريالية.

الاحتلال يريد تحويل واقع المخيمات إلى جحيم وإلى أماكن غير قابلة للحياة، حيث يعتمد قصف وحرق منازل المواطنين وتدمير كافة البنى التحتية وبشكل ممنهج، إلى جانب إجبار الآلاف من اللاجئين إلى النزوح من جديد، وهو ما يقوم به جيش الفاشية الإرهابي في هذه المرحلة في مخيم جنين منذ أكثر من مائة يوم، وما يقوم به في مخيم طولكرم وفي مخيم نور شمس، والتي نعتبرها بداية مفتوحة على كل الاحتمالات نحو استمرار هذه السياسة العدوانية والتي ربما ستستوعب لتشمل كافة المخيمات الأخرى في الضفة الغربية.

إن الذاكرة الفلسطينية ما زالت تستعيد فصول النكبة والتي قامت فيها الحركة الصهيونية وعصابات الفاشية بارتكاب المجازر الجماعية، واقتلعت وطردت وشردت شعباً بأكمله من أرضه ووطنه، في أبشع جريمة تطهر عرقها التاريخ الحديث، والتي ما زال شعبنا يعيش آثارها ويتجرع مرارتها حتى يومنا هذا داخل الوطن وفي مخيمات اللجوء والشتات بعيداً عن أرض وطننا فلسطين، وتأتي ذكرى النكبة هذا العام في ظل تواصل جرائم الاحتلال الإسرائيلي واستمرار مخططاته الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية، ومحاولاته تقويض قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بدعم مباشر من الإدارة الأمريكية التي انتقلت من دور الوسيط المنحاز إلى دور الشريك مع الاحتلال، عبر مسلسل من الإجراءات والممارسات العدوانية والحصار المالي والخنق الاقتصادي، ومحاولات تصفية القضية الفلسطينية عبر ما يسمى بحسم الصراع وإعلان الاحتلال عن البدء بسياسة الضم لأجزاء واسعة من الضفة وأسرلة الأغوار وشمال البحر الميت والتنكر لقرارات الشرعية الدولية والتي تأتي في إطار الحرب الشاملة التي يشنها الاحتلال على شعبنا من قتل وحصار واعتقال ونهب للأرض والاستيطان، واستمرار سياسة الطرد والتهجير في ظل نوايا ومنطلقات حكومة المستوطنين الفاشيين العنصرين بزعماء ننتباهو التي تتكشف في ظل قوانينهم العنصرية وإجراءاتهم المتطرفة والعدوانية، وتواصل النهج الاحتلالي العنصري فيما يسمى بقانون المواطنة والولاء للدولة اليهودية وقانون «النكبة» الذي يستهدف أبناء شعبنا في الداخل وثقافتهم الوطنية وانتمائهم الفلسطيني الأصلي، إلى جانب التصعيد الإسرائيلي الهجمي على شعبنا ومواصلة انتهاج النوايا الحقيقية للاحتلال الذي يسعى لتفريغ الأرض الفلسطينية من سكانها الأصليين وتوسيع المستوطنات استكمالاً لفصول النكبة، ومحاوله قطع الطريق أمام قيام الدولة الفلسطينية بعد الانجازات السياسية والدبلوماسية المهمة التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية والقيادة الفلسطينية واعترافات دول العالم المتتالية بالدولة الفلسطينية المستقلة.

ويبقى المخيم الفلسطيني عصياً على المحو والانكسار، ويبقى شاهداً وشهيداً على جريمة النكبة المستمرة من سبعة وسبعين عاماً، تاه خلالها الشعب الفلسطيني في خيام اللجوء وفي المنافي القريبة والبعيدة، بعيداً عن أرض وطنهم، صمدوا ورسخوا هويتهم الوطنية والإنسانية وناضلوا وما زالوا من أجل حقهم المقدس بالعودة إلى الديار التي شردوا منها منذ تلك الجريمة الإرهابية التي ارتكبتها العصابات الصهيونية بدعم مباشر من سلطة الانتداب البريطاني، القوة القائمة بالاستعمار والاحتلال الغاشم آنذاك.

لقد شكلت مخيمات اللاجئين عناوين للصمود بصفحتها محطات مؤقتة على طريق العودة، ورغم كل هذا الانتماء العميق من أهل المخيم للمخيم، فما هو إلا دليل على إرادة هؤلاء الناس الذين عاهدوا من سبقوهم من الشهداء والمفهورين والمعذبين أن لا يرحلوا من هذه المخيمات رغم كل ما فيها من بؤس وقساوة الحياة وظروف القهر والحرمان إلا إلى ديارهم التي اقتلعوا منها، يربون الأجيال على ثقافة العودة وحق العودة، فإما العودة وإما العودة.

ولقد شكل تعبير «مخيمات اللاجئين» واحداً من أكثر التعبيرات شيوعاً واستخداماً كونها شاهداً على النكبة واللجوء والثورة وغير ذلك من أشكال المعاناة والمقاومة، وقد أثارت مخيمات اللجوء العديد من الأسئلة حول مصير هذا المكان المؤقت والتحويلات التي طرأت على حياة سكانه في التنظيم والخدمات والاهتمامات، وفيما إذا لم يزل المخيم يجسد حق العودة في ظل هذه التحويلات الكبرى داخله وخارجه.

تحاول إسرائيل دائماً محو هذا الشاهد على جريمتهم التي أرادوا أن يكون ضحاياها شتاتاً ممزقاً وليس حضوراً مكثفاً، ومن هنا يأتي إصرار الاحتلال على التدمير الممنهج للمخيمات الفلسطينية في إطار رؤيته للقضاء على رمزية وهوية المخيم وصورته الماثلة أمام شعبنا وأمام العالم، بما في ذلك إنهاء عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» في داخل المخيمات وفي خدمتها تجاه عموم اللاجئين وفقاً للقرار الأممي الذي حدد مهما في خدمة اللاجئين إلى أن يتحقق حقهم بالعودة وفق القرار 194 وهذا الحق الثابت، الفردي والجماعي الذي لا يسقط بالتقادم.

من الواضح أن تفاوت رغبة تدمير المخيمات من حيث شدتها وأسبابها قاد لاحقاً إلى تفاوت في الوسائل والأساليب التي اتبعتها حكومات الاحتلال المتعاقبة لتحقيق هذه الرغبة، وقد انقلبت هذه الرغبة بسبب طول فترة الصراع إلى نقيضها، أي رغبة جميع الأطراف في وقت لاحق في بقاء المخيم، فبينما فشل الاحتلال في الدفع نحو التوطين، وخشية الضغط عليهم من أجل إعادة هؤلاء اللاجئين، فضلوا بقاء المخيم على نحو لا يشكل خطراً أمنياً عليهم من خلال إستراتيجية استهداف متعددة الوسائل والأساليب وطويلة المدى، إلى أن وصل بالاحتلال ذروة هذا الجنون وما يقوم به من تدمير وتجريف وتفجير للمباني وبيوت اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية تزامناً مع الحرب العدوانية الشاملة المتواصلة في قطاع غزة والابادة الجماعية التي ينفذها

ترامب يتجاوز كل الأعراف: سرقة وتجاوز سيادة الدول وتزوير التاريخ

بقلم: خليل حمد

والجباية هي فقط ما يهمه. وفي حالة القناتين المائيتين الأهم في العالم، يتعلق الأمر بالتهرب من الدفع. بعبارة أخرى: يريد ترامب أن يسرق أموال العالم عن طريق رفع الرسوم الجمركية، و«ابتزاز» مصر وبنما للحصول على استثناءات خاصة تعفيه من دفع المستحقات المترتبة على عبور سفن بلاده لهذين الممرين المائيتين.

وبعيداً عن الاقتصاد، في الأمر رسائل عسكرية أيضاً. فترامب ألمح في منشوره إلى إعفاء «السفن العسكرية» من رسو المرور. يريد الرجل أن يحرك قوات بلاده كيفما شاء وفي أي اتجاه أراد بأسرع وأسهل وأقرب الطرق، وبالحد الأدنى من التكاليف. يأمل ترامب أن يمنح الولايات المتحدة أفضلية في الملف العسكري أيضاً لمواجهة الصين، التي يدعي أنها تريد «السيطرة» على قناة بنما دون أن يملك دليلاً واحداً على تلك المزاعم. بل إن طموحات «عسكرة» قناة بنما ظهرت جلية في مطالبة وزير الحرب الأمريكي بيت هيجسيث بإعادة إحياء القواعد العسكرية الأمريكية في بنما لـ «ضمان أمن القناة» والحيلولة دون «سيطرة الصين عليها»، مطالباً في الوقت نفسه بمرور سفن بلاده بالمجان.

في موضوع قناة السويس لا ينفصل الأمر عما يجري في مضيق باب المندب من كباش مستمر لفرض السيطرة الأمريكية والتحكم بأحد أهم الممرات المائية في العالم. كما أنه مرتبط بشكل واضح بـ «طموحات» واشنطن للسيطرة على قطاع غزة وتحويله إلى «منتج أمريكي»، تخيلوا مشهداً يتم فيه عبور السفن الأمريكية من شواطئ القطاع عبر قناة السويس وباب المندب إلى كل الشرق دون دفع رسوم للعبور. اقتصاد وسياسة واستعمار تجتمع في لوحة يتم تجميع أجزائها تدريجياً، وليست غزة وحدها أو فلسطين كلها في دائرة الاستهداف هنا. مصر متضررة بقدر فلسطين وربما أكثر في هذا الملف، لأن قناة السويس أحد موارد مصر الاقتصادية المهمة، وأحد أركان سيادتها، ولأنها تثبت الدور المصري الذي يتجاوز الإقليم إلى العالم لكون القناة أهم ممر مائي يربط الشرق بالغرب. ولأن المخطط الأمريكي يقضي بـ «العبور المجاني» لسفن الولايات المتحدة، والسيطرة على قطاع غزة ما يسهل إنشاء قناة موازية لقناة السويس، تربط البحرين الأحمر والمتوسط انطلاقاً من خليج العقبة، تحت مسمى «قناة بن غوريون»، المشروع القديم الجديد الضخم، الذي من شأنه أن يسحب البساط نهائياً من تحت قناة السويس مع تلافي تفاصيل مثل عرض القناة التي تفرض تقسيم عبور السفن ذهاباً أو إياباً في أيام محددة. إنشاء هذه القناة قد يُصبح أسهل بالنسبة للأمريكيين والإسرائيليين إذا تمكنوا من احتلال غزة وتهجير أهلها بالكامل، وهذا أحد منابع الخطورة في الضغوط الأمريكية على القاهرة للسماح بتوطين الغزيين على الأراضي المصرية.

الأمر ليس بهذه البساطة بكل تأكيد، فالرفض المصري واسع وحازم وعلى كل المستويات وأعلىها، ولكن: هل يكفي الرفض لمواجهة ما يخطط له الأمريكي والإسرائيلي في ظل نقص أدوات المواجهة؟ هل هي معركة مصر لوحدها؟ أم إنها معركة جميع الدول العربية التي يتم استهدافها الواحدة تلو الأخرى؟ رغم بديهية الإجابة إلا أن الخشية كبيرة من أن «إدراك المخطط» لا يعني «الانتصار عليه» دون أن نشهد أدوات المواجهة ونعدّ العدة لكباش طويل الأمد يجب أن نتصر فيه، لأجل مصر، وفلسطين، ولأجل العرب جميعاً، ولأجل القانون الدولي والإنسانية جمعاء.

يحتاج الرئيس دونالد ترامب إلى دروس في التاريخ، فأخطأه العلنية في معرفة التاريخ تجعله مثيراً للسخرة في كثير من الأحيان، وللغضب دائماً. آخر «كوارثه» في نسب إنشاء قناة السويس إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وحاول تسخير هذه الكذبة لتأمين «مرور مجاني للسفن الأمريكية فيها وفي قناة بنما.

لا تبرير يُقال بعد هذا الكلام. لم يكن الرجل يجيب على تساؤل أحد الصحفيين مثلاً، بل جاء ذلك في منشور له على منصة تروث سوشيال: «يجب السماح للسفن الأمريكية، العسكرية والتجارية، بالمرور عبر قناتي بنما والسويس بحرية، هاتان القناتان ما كانتا لتوجدوا لولا الولايات المتحدة الأمريكية. طلبتُ من وزير الخارجية ماركو روبيو أن يتولى هذا الأمر على الفور». الكتابة على منصة للتواصل الاجتماعي تأتي عن سبق إصرار وتصميم وليست «تصريحاً ارتجالياً»، فما الذي دفع ترامب ليكتب ما كتبه، وأين مكنم الخطر والخطأ؟

لنبدأ من النهاية. أخطأ ترامب في التاريخ عندما نَسَبَ إنشاء القناتين إلى بلاده. وإذا كان «استكمال» شق قناة بنما تم على يد الأمريكيين بالفعل، إلا أن التاريخ يؤكد أن فكرة إنشاء القناة تاريخياً تعود إلى زمن الفراعنة، الذين شقوا فعلاً قناة «سيزوستريس» لوصل البحرين الأحمر والأبيض في أيام حكم الفرعون سنوسرت الثالث. أما أول محاولة لحفر قناة السويس كما نعرفها فكانت فرنسية، وفقاً لمخطط المهندس فريدانند دوليسبس، الفرنسي نفسه الذي أشرف على حفر قناة السويس المصرية، وأنجزها دون أن يكون للأمريكيين دور إطلاقاً.

تكنم خطورة تصريحات ترامب في الـ «يجب» التي استخدمها في بداية كلامه تعطي إيحاً بأنه يعطي الأوامر التي على الدول الأخرى أن تلتزم بها «دون نقاش»، ما يلغي فكرة السيادة والاستقلال لكل من مصر وبنما. الخطر هنا في عقلية ترامب التي تعتبر أن واشنطن لا تزال «تأمر» العالم فيستجيب لها، والمتضرر من هذه العقلية ليس الدولتان المعنيتان فحسب، بل دول العالم التي استهدفها ويستهدفها بطرق مختلفة: رفع التعرفة الجمركية، تهجير أهالي غزة، صفقات المعادن النادرة... إلخ. المتضرر أيضاً هي الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والأسس التي يقوم عليها النظام العالمي بما فيه اتفاقيات «التجارة الحرّة»، ويشكّل الطلب الترامبي بحد ذاته «تجاوزاً غير مقبول» و«لا أساس قانونياً له» وفقاً للرد السريع من الديبلوماسي المصري الأممي الشهير محمد البرادعي، الذي أوضح أن الولايات المتحدة ليست طرفاً في اتفاقية القسطنطينية لعام 1888 التي تضمن حرية الملاحة في قناة السويس. ثم إن القناة بعد تأميمها في 26 تموز/ يوليو 1956 أصبحت جزءاً لا يتجزأ من السيادة المصرية، ولا مجال للتدخلات الخارجية فيها.

الخطورة أيضاً في كلام دونالد ترامب أنه أوعز لوزير خارجيته بـ «تولي الأمر على الفور». هذا دليل على أن العمل بدأ فعلاً للضغط على كل من مصر وبنما لأجل منح السفن الأمريكية «امتيازات» تخترق السيادة الوطنية للبلدين، وتؤثر على حقوق الشعبين في عائدات كل السفن التي تمر عبر هاتين القناتين. لا يكتفِ ترامب مطلقاً للاقتصاد العالمي، بل يعتقد أنه يحكم في زمن الإقطاع، حيث لا سيد إلا أمريكا وباقي العالم هم «فلاحوها».

الهدم في مخيم جنين.. أداة التهجير الداخلي

بقلم: أمجاد شيلو

أمام الاقواس قبل الهدم قبل 30 تشرين الاول 2023، في محاولة لتقديم صورة انتصار على فكرة وجود المخيم.

عمد جيش الاحتلال على استهداف مخيم جنين لما يمثله من رأس مال معنوي قابل للتعاظم وتطوير حالة الاشتباك والانتقال عبر الضفة الغربية، فأطلق على المخيم اسم «غزة الصغرى» في إشارة إلى «التهديد» الذي يشكله المخيم لإسرائيل، وإذا لاحظنا ان اختيار اسم العملية العسكرية في مخيم جنين «الاسوار الحديدية» لم يكن مصادفة، فالاسم مستمد من مسمى «السيوف الحديدية» الذي اطلق على الحرب الإسرائيلية ضد قطاع غزة سنة 2023، وهذه التسمية تحاول اسرائيل تكريس فكرة أن حربها التي اندلعت في 7 تشرين الاول/اكتوبر لا تزال قائمة، وأن العمليات العسكرية ليست سوى حلقات مترابطة ضمن استراتيجيات طويلة الأمد.

وتشير التقديرات الرسمية الى ان جميع منازل ومنشآت المخيم تعرضت لضرر إما كامل أو جزئي جراء العدوان المتواصل وعمليات التدمير والتجريف المتواصلة، والهادفة الى طمس كل معالم وهيكلية المخيم.

ولم يقتصر الهدم والتدمير على مخيم جنين فقط، بل طال المدينة جزء كبير من الدمار، حيث تعرضت ما يقارب 800 وحدة سكنية في المدينة لضرر جزئي، بالإضافة الى 15 مبنى هدم في المدينة منذ بداية العدوان، حيث تركزت اغلب الأضرار في المباني والمسكن على الحي الشرقي وحي الهدف والجابريات، وفقا لمعطيات بلدية جنين.

فنتيجة هذا التدمير الواسع لمدينة جنين ومخيمها واستهدفت البنية التحتية، واجبار السكان على النزوح القسري، ارتفع عدد النازحين، الى 22 الف نازح من جنين ومخيمها حسب ما اشارت اليه التقديرات الرسمية لدى بلدية جنين، حيث نزحو الى الاحياء الاكثر امانا في المدينه، والى بعض القرى المحيطة بهم.

تبرز عمليات الهدم الممنهج الجاري والتي ينفذها جيش الاحتلال الإسرائيلي بقرار سياسي، منذ أكثر من 100 يوم، في مخيم جنين ومخيمات شمال الضفة، كأحد اشكال الترانسفير الداخلي والذي يعكس سياسة التهجير المنظمة التي لا تقوم على الترحيل المباشر الى خارج الوطن، وإنما اعاده توطين قسريه داخل الاراضي الفلسطينية نفسها، ما يجعل سكان المخيمات اللاجئين اصلا داخل وطنهم، الى نازحين جدد خارج بيتهم التي ترمز لوجودهم السياسي والتاريخي منذ نكبة العام 1948.

تدمير البيوت في مخيم جنين واجبار الاهالي على النزوح القسري، وفرض قيود صارمه على عودتهم، يكشف هدف الاحتلال الأساسي الرامي الى تفرغ المخيم وغيره من مخيمات الشمال من السكان واجبارهم على التأقلم في بيئة جديدة وشطب حق العودة وهو احدى الركائز الأساسية للقضية الفلسطينية.

كما ويتضح المخطط في ترافق عمليات الهدم مع استهداف للصروح المادية الرمزية ضمن مسعى لمحو الذاكرة والشواهد، فقد شهد تشرين الاول 2023 استهدافا مبيتا للرموز والرمزيات في مخيم جنين فعلى سبيل المثال: اقتلعت مجسم الحصان الموجود على مدخل المخيم، علما انه هذا المجسم صمم من مخلفات مركبات اسعاف، ومركبات لأفراد دمرها الاحتلال في اجتياح مخيم جنين 2002، اضافه الى مخلفات ابواب نسفت في قصف الاحتلال لبعض المنازل في المخيم، ولم يقف الامر على هذا المجسم بل قامت بتدمير عدد من الميادين والتي شكلت اسما شهداء من رموز الحركة الوطنية، ومنها دوار الشهيد ياسر عرفات، ودوار الشهيد يحيي عياش، ودوار الشهيد ابو علي مصطفى، اضافه الى تدمير ميادين حملت خريطة فلسطين، وعليها اسما القرى التي هجر منها لاجئو مخيم جنين، اضافه الى تدمير اقواس ما يسميها اهالي مخيم جنين «اقواس النصر»، الموجودة على مدخل مخيم جنين، والتي كتب عليها «محطة انتصار لحين العودة»، علما ان جنود جيش الاحتلال اخذ صورته جماعيه من

مدير التحرير: محمد علوش

رئيس التحرير: حسني شيلو

المشرف العام: د. احمد مجدلاوي

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد اسماعيل، خليل همد، نائل موسى، انور أبو مور

الأخيرة